

"الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية"

د/ شريفة كلاع/ كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر 3

ملخص:

تعتبر الجريمة المنظمة من التهديدات اللاتماثلية التي تهدد الأمن والسلم في إفريقيا، وبخاصة منطقة الساحل ومنطقة جنوب الصحراء، وهذا ناتج لتربط أشكال الجريمة المنظمة ببعضها البعض، مما جعل دول المنطقة والدول المجاورة لها تعتبرها كتهديد أمني لا بد من مكافحته، لذلك سنحاول بيان أسباب الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، وكذا أشكالها وانعكاساتها على أمن دول تلك المنطقة، وبيان آليات ومبادرات مكافحتها.

الكلمات المفتاحية:

الجريمة المنظمة - التحديات - الأمن - دول الساحل - جنوب الصحراء الإفريقية.

"Organized crime as a security threat facing the countries of the Sahel and sub-Saharan region"

Abstract:

Organized crime is an asymmetric threat to peace and security in Africa, especially in the Sahel and sub-Saharan regions. This is due to the interconnectedness of organized crime, making the countries of the region and neighboring countries consider it as a security challenge that must be combated. In the countries of the Sahel and sub-Saharan region,

as well as its forms and implications for the security of the States of that region, and to identify mechanisms and initiatives to combat it.

key words:

Organized crime – Challenges – Security – Sahel countries – Sub-Saharan Africa.

مقدمة:

تمثل الجريمة المنظمة واحدة من أهم القضايا المعاصرة، التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والإقليمية والوطنية، وأصبحت من أهم التهديدات والتحديات الأمنية الحالية التي تواجهها القارة الإفريقية، وعلى وجه الخصوص منطقة الساحل الإفريقي والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، ونظرا لما ينطوي عليه موضوع الجريمة المنظمة من شبكة معقدة من التهديدات، والنتائج الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، أصبح موضوعها من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق، نتيجة تفاقم وتيرتها بشكل كبير ما يستدعي دراستها وتحليلها، وهذا راجع للارتباط الوثيق بين أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح، غسل الأموال، الهجرة غير الشرعية، وظاهرة الإرهاب، وعليه تكمن أهمية دراستنا في الإجابة على التساؤلات التالية: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الجريمة المنظمة على الأمن في منطقة الساحل ودائرة جنوب الصحراء الإفريقية؟ وما هي أهم انعكاساتها على دول هذه المنطقة؟ وما هي مختلف آليات مكافحتها؟ وللإجابة عن ذلك سيتم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية: المضامين، الخصائص والأسباب

1. مفهوم الجريمة المنظمة: يستخدم الباحثون مصطلحات متباينة مثل الجريمة المنظمة Crime Organized، والجريمة الاحترافية Professional والجريمة المتقنة Sophisticated والجريمة المخططة Planned وأحيانا تستخدم مصطلحات أخرى مثل النقابات الإجرامية Criminal Organisations، والاتحادات الإجرامية Criminal Confederations، والواقع أن هذه المصطلحات تعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة¹، حيث يشير تقرير صادر عن وحدة أبحاث النزاعات في المعهد الهولندي للعلاقات الدولية تحت عنوان: "القوى الإجرامية الجديدة: نفاذ الأنشطة غير المشروعة إلى السياسة في جميع أنحاء العالم وسبل مواجهتها"، إلى أن الجريمة المنظمة قد شهدت تغيرات جوهرية على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث كانت في شكلها الأولي خلال القرن العشرين عبارة عن مجموعة من المافيا والعصابات، ولذا كان ينظر إليها في الغرب باعتبارها مجرد جرائم ترتبط بمواجهتها بجهود الشرطة والمحاكم فقط، ولكن منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح النشاط الإجرامي ذا تأثير بالغ على أمن الدول والتنمية الاقتصادية بها، فخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، أصبحت الجريمة المنظمة أكثر قوة وخطرا في ظل توفر موارد ضخمة للشبكات المتورطة فيها، وكثرة عدد الجنحدين بها مع وجود دول ضعيفة أو هشة، وهو ما أدى على سبيل المثال، إلى زيادة العنف في أمريكا الوسطى، وتحويل أجزاء في مالي والنيجر إلى مراكز للأنشطة غير المشروعة وبالتحديد الاتجار في المخدرات والبشر².

وقد تعددت تعريف الجريمة المنظمة، نذكر من بينها: التعريف الذي أورده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة سنة 2000، حيث تعرف المادة الثانية منها تلك الجريمة بقولها "يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، كما جاء تعريف الجريمة المنظمة في التشريع الأمريكي الراجع لسنة 1968: "بأنها أنشطة غير مشروعة لأعضاء في رابطة منظمة بشكل كبير تتورط في تقديم بضائع وخدمات غير مشروعة، منها لعب القمار، الدعارة، القروض الربوية، المخدرات، التهديد والابتزاز وأنشطة أخرى غير مشروعة"³.

وقد انتهى مؤتمر الأنتربول الأول حول الإجرام المنظم بفرنسا في شهر ماي 1988، إلى تعريف الجريمة المنظمة بأنها "جماعة من الأشخاص تقوم بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية، دون التقيد بالحدود"، وكان هذا التعريف محالا للنقد، حيث ركز على بعض خصائص الجريمة الوطنية المنظمة، وبصفة خاصة سعيها إلى تحقيق الربح، واستمرارية التشكيل، وممارسة النشاط عبر الحدود الوطنية، وتجاهل البعض الآخر منها كالبناء التنظيمي المتدرج واستخدام العنف ولذلك أعادت وحدة الجريمة المنظمة بالأنتربول تعريف الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح عن طريق ارتكاب أنشطة غير مشروعة، مستخدمة التخويف والرشوة.

كما خصصت العديد من المؤتمرات واللقاءات العلمية لمناقشة الجريمة المنظمة، ومن أهمها المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد في بودابست في الفترة من 5 إلى 11 سبتمبر 1999، والذي انتهت أعماله إلى التعريف التالي للجريمة المنظمة: "الجريمة المنظمة تتمثل في أنشطة مرتكبة بواسطة منظمات محترفة ومهيكلية بصورة صارمة هذه المنظمات تميل إلى الإجرام، ولا ينطبق نموذج الجرم العادي على أعضائها، وهي ترتكب جرائم جسيمة كوسيلة للحصول على الربح المالي أو بهدف الحصول أو المحافظة أو توسيع سلطاتها أو بهدف ممارسة تأثير اقتصادي أو بهدف استغلال الأشخاص"، وعلى المستوى الدولي تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة 17 للحدود الوطنية "باليرو" لسنة 2000، أول وثيقة تنص على تعريف قانوني للجريمة المنظمة فالمادة الثانية منها تعرف الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها: "جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تقوم معا بفعل مدبر، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"⁴.

وفي تعريف آخر ورد أن الجريمة المنظمة تحصل عندما تتجاوز صورتها البسيطة لتأخذ صورة أكثر تعقيدا، وذلك من حيث الطريقة التي ترتكب بها، إذا أنها قبل كل شيء هي بنية بشرية مكونة من أكثر من شخصين لها ثبات نسبي وتخضع لأوامر رئيس لها، هدفها تحصيل أرباح غير مشروعة بطرق وفي ميادين محظورة قانونا، وعندما تتعدى الجريمة المنظمة حدود الدولة الواحدة إلى غيرها من الدول سواء بتنظيمها أو تنفيذها أو

آثارها تَعَف بالجرمة المنظمة عبر الوطنية، أو الجريمة المنظمة العابرة الحدود⁵، ومن التعريفات المذكورة سابقا، نستشف أن للجريمة المنظمة تعريفات متقاربة استمدتها من النصوص والمؤتمرات الدولية، التي لم تورد تعريفا للجريمة المنظمة تحديدا، واكتفت بتعريف الجماعات الإجرامية المنظمة، أو المنظمة الإجرامية.

وعليه ومن خلال ما ورد من تعاريف للجريمة المنظمة، نحاول أن نستخلص مفهومها عاما لها: "الجريمة المنظمة هي تلك الأفعال الناتجة عن التنظيم الذي يبنى على أساس تشكيل هرمي من مجرمين محترفين، يعملون وفق قواعد معينة، يخططون من خلالها لارتكاب أعمال غير مشروعة، وذلك باستخدام التهديد والعنف والقوة".

2. خصائص الجريمة المنظمة: تتميز الجريمة المنظمة بخصائص نوردتها في مايلي:

أ. التخطيط والتنظيم: يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار.

ب. الاحترافية: وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة، ويتطلب أفرادا مؤهلين وذوي خبرة عالية.

ج. الكسب غير المشروع: لأن الهدف منها هو الشراء السريع في وقت قصير.

د. التعقيد: ويعتبر شرطا من شروط التنظيم، فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم، وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.

هـ. الابتزاز والاستغلال: فالإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتم التعامل معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم.

و. القدرة على الإفلات من العقوبة: حيث يعجز القضاء - في الغالب - أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة، بسبب تواطؤ بعض المسؤولين معهم، فالأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة، يعتمدون على التخطيط والتنظيم، ويمارسون الإجرام دون خشية من عقوبة.

ز. التأثير السلبي في المجتمع ومسيرة التنمية: إذ تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية، والفساد في الدولة.

ح. التركيز في التحالفات الإستراتيجية: أي تعقد تحالفات مع المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول، وهذا لتفادي التناحر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية.

ط. الطابع الدولي: تتصف أنشطة الجريمة المنظمة عبر الدول، بأنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى⁶.

3 - أسباب الجريمة المنظمة: لها مجموعة من الأسباب نورد بعضها في مايلي:

1. الصراعات المسلحة داخل دول أقاليم دول الساحل: عرفت معظم دول إقليم الساحل الصحراوي المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى الدول المغاربية صراعات مسلحة، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي أطولها أمدا حرب الشمال والجنوب

في تشاد، التي زادت عن ربع قرن ومازالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثرت في دول إقليم الساحل الصحراوي، كما شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنوات حرباً أهلية بدأت عرقية لتتحول لاحقاً إلى حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين، كما أن الكامرون هي الأخرى تشهد قلاقل من نوع مغاير، لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار، إضافة إلى ثورة في بوركينافاسو التي أطاحت بـ "بليز كومباري" من السلطة في سابقة إفريقية مازالت تعاني من عدم استقرار، جراء الاحتدام والتنازع على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنرالاتها وإمبراطوري المال، وبين النخبة الوطنية المدنية التي لا ترى للعسكر دوراً في العملية السياسية، أما النيجر البلد الأفقر في إفريقيا فقد شهد هجمات "بوكو حرام" التي تعتبره الحلقة الأضعف لترهب دول الجوار⁷.

وباختيار ليبيا توسعت جماعة "بوكو حرام" عبر تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبالتالي أصبحت المنطقة مصدراً رئيسياً ونقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء، الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا من خلال اختراق حدود دول المغرب العربي، فبحلول أواسط شهر جوان 2015 كان أكثر من 106.000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر طبقاً للمنظمة الدولية للهجرة، كان حوالي 57.000 شخص قد وصلوا إلى إيطاليا تقريباً حصرياً من ليبيا مروراً بالبلدان الواقعة إلى جنوبها⁸.

2. الأزمة المالية: كان للانقلاب العسكري في مالي الذي أطاح بـ "أمدو توماني توريه" يوم 2012/03/22 تبعات على منطقة الجوار مثل موريتانيا والجزائر وليبيا، فقد ساهم

هذا الانقلاب في إضعاف الجبهة العسكرية النظامية لحساب المتمردين، وهو ما أدى إلى تحول الصحراء الكبرى لمنطقة خارجة عن السيطرة والقانون، تتحكم فيها الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة، حيث كانت لتلك التعقيدات الأمنية آثار تمثلت في مشكلة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، والتي أصبحت مصدر معاناة لبلدان الجوار، فانقلاب النقيب "سانوغو" فجر الأوضاع الأمنية في الشمال وتزامن ذلك مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، إذ قدمت منظمة "أوكسفام - جي بي" أرقاما مقلقة حيث تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي⁹.

3. نتائج الحرب في ليبيا: أدى سقوط النظام الليبي السابق إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية، ومكن الميليشيات المدنية المسلحة التي حاربت القذافي من السيطرة على مقومات الدولة في ليبيا، فاستباححت المؤسسات العامة وحلت محل المؤسسة الأمنية والعسكرية، مما جعل السنوات التي أعقبت النظام السابق في ليبيا، تتسم بقدر من كبير من الفساد والفوضى والانفلات الأمني، الأمر الذي أحال ليبيا إلى دولة فاشلة وجعل منها الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية صوب أوروبا نظرا إلى قربها من السواحل الأوروبية¹⁰.

وكان للتدخل العسكري من طرف حلف الناتو L'OTAN في ليبيا ما بين مارس وأكتوبر 2011، أن أدى إلى تغيير جذري في الجغرافية السياسية للمنطقة، فأصبحت تدفقات الهجرة غير الشرعية تسير في الاتجاه المعاكس للمهاجرين الإفريقيين

العابرين أو المقيمين بليبيا، فمنهم من هرب من تصفيات الميليشيات المعارضة التي كانت تنظر إلى المهاجرين السود على أنهم محاربين مع نظام القذافي، والبعض منهم قرر الرجوع إلى بلدانهم والبعض الآخر دخلوا الجزائر، ويتمثلون في الطوارق الماليين من الجيش الوطني الليبي الذي تلقى ضربات من تحالف حلف الناتو L'OTAN، مما أدى بهؤلاء الطوارق إلى الدخول إلى الجزائر¹¹، وبالتالي كان لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا أن زادت من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، فأصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظرا إلى ضعف المراقبة على الحدود، وهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء¹².

4. الأزمات الغذائية: لا تزال منطقة الساحل الصحراوي تعاني من تبعات مختلف الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة (2005، 2008، 2010، 2012)، فالعديد من العائلات فيها لا تزال تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة، وقد تم تقدير نحو 20 مليون شخص أي بمعدل 1 من بين 8 أشخاص بمنطقة الساحل الصحراوي يعانون من حالة اللاأمن الغذائي سنة 2014، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، شمال الكامرون، وشمال نيجيريا، وقد ازداد الوضع تدهورا مع الانخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات في شمال مالي وشمال نيجيريا، إضافة إلى دول أخرى مثل دارفور وجمهورية وسط إفريقيا¹³، ومن ثم يتضح أن من بين أسباب الجريمة المنظمة أنها تنتج غالبا لأسباب ودوافع اقتصادية نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي، والتي تشهد قصورا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل

وانخفاضاً في الأجور¹⁴، وكذا الرغبة في تحقيق الكسب السريع عن طريق الاشتغال بالتهريب وترويج البضائع والأشياء المهربة بالدول المتسلل إليها.

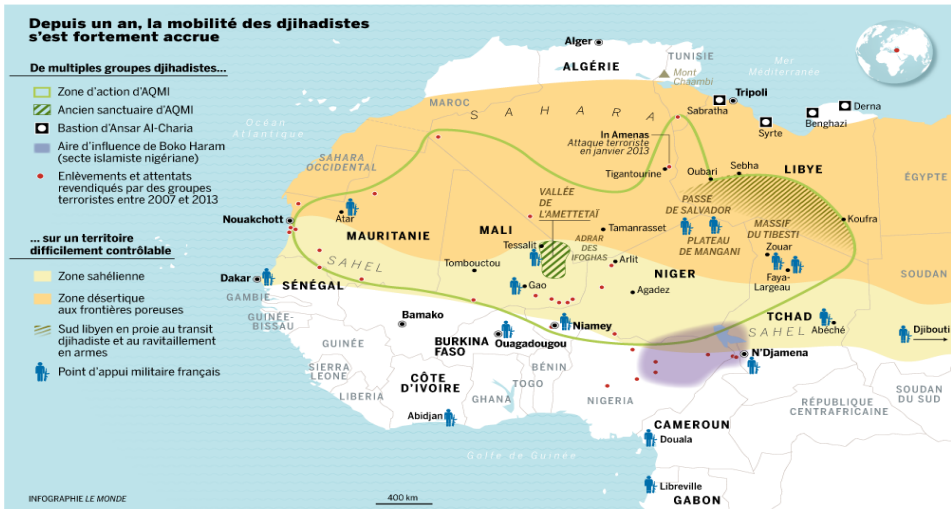
5. انتشار الجماعات الإرهابية في إفريقيا: تمكنت القاعدة ولما يزيد على عقد من الزمن من التجذر والتمدد في المجتمعات المحلية، في الصومال ومالي والنيجر والسودان ونيجيريا والجزائر، وبدرجات أقل في كينيا وتشاد وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا وبوركينا فاسو، كما سيطرت على أهم ممرات ومعايير التهريب في المنطقة الممتدة من السنغال وغينيا على ساحل الأطلسي إلى القرن الإفريقي على سواحل المحيط الهندي، وهذا راجع إلى أن معظم دول الساحل الإفريقي يعاني من الفشل السياسي، وتفشي ظاهرة الفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الاقتصادية، كما تتسم حكوماتها بعدم قدرتها على فرض سلطتها خارج المدن الرئيسية، مما فتح الباب على مصراعيه لتفشي جرائم الاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح¹⁵.

وبهذا تمكن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات والقدرة على التنقل بحرية في المنطقة، وعقد تحالفات مع الجماعات المحلية، والاستعانة بقبائل الطوارق وقبائل الأزواد المتمردة على الحكم في مالي، وقد استغلت القاعدة الأوضاع المتردية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتتغلغل وتنتشر بين المجتمعات المحلية الإفريقية حتى غدت جزءاً أصيلاً في دول كمالي والصومال وشمال نيجيريا، أو ذات سطوة وحضور في دول كليبيا والنيجر وإقليم دارفور بالشمال الغربي للسودان، وشكلت خلايا في كل من موريتانيا والسنغال والجزائر، وتونس ومصر والسودان وشمال تشاد، وإفريقيا الوسطى وكينيا وأوغندا، وقد كان

لانحياز المؤسسات الأمنية في ليبيا (في أعقاب سقوط نظام القذافي) وعدم القدرة في السيطرة على الحدود، العنصر الآخر الذي أسهم في تمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة في حزام الساحل الإفريقي، حيث كان التمويل الذاتي الوافر، إذ تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة، إلى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تُدر عليها ما يقرب من أربعمئة مليون وثلاثة آلاف دولار في العام من مبالغ الفدية، مقابل إطلاق سراح الرهائن وتوفير الحماية لعمليات تهريب السلع والمخدرات والأسلحة، واستخدام هذه الموارد الضخمة في تمويل التدريب وإقامة ملاذ آمنة لها حتى يسهل عليها القيام بعملياتها المسلحة، مما سيحيل القارة الإفريقية إلى نقطة انطلاق لتنمية قواعد الإرهاب، وشن هجمات مسلحة في أنحاء العالم¹⁶.

إن عدم الاستقرار في منطقة الساحل والقرن الإفريقي وشمال القارة، مكن تنظيم القاعدة من نقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان، إلى ملاذ جديد بعيد عن الضغط العسكري مستغلا الفقر وندرة فرص العمل، والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة، فتمكن من جذب وتجنيب الشباب للانخراط في صفوف القاعدة، ليس فقط إيمانا بأيدئولوجيتها وإنما أيضا كمصدر للرزق، فمعظم الجماعات المسلحة التي نشأت في حزام الساحل الإفريقي، بدأت نشاطها للتعبير عن مظالم محلية أو لتحقيق أهداف داخل تلك الدول، ثم سرعان ما انضوت تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تأثرت بأيدئولوجيته¹⁷، وهو ما جعل خلال العقد الماضي الولايات المتحدة وأوروبا تركز بشكل متزايد على الأمن في منطقة الساحل والصحراء، بسبب الخشية من إمكانية أن تصبح المنطقة ملاذا آمنا جديدا للجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وبدت هذه

المخاوف تتأكد من خلال التمرد الذي جرى في عام 2012 بشمال مالي، والذي أسفر عن وقوع المدن الشمالية تحت سيطرة مجموعتين ترتبطان ارتباطا وثيقا بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هما جماعة "أنصار الدين" و "حركة التوحيد والجهاد" بغرب إفريقيا¹⁸، والخريطة التالية توضح تموضع وانتشار الحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:



المصدر: www.tamoudre.org

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية

تعرف منطقة الساحل الإفريقي* ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، وهي في تنامي مستمر نتيجة المساحة الشاسعة لهذه المنطقة، فهي منطقة تمتد من موريتانيا إلى السودان وإريتريا وتحاذي الصحراء الكبرى، وهي دائما ذات حدود قابلة للاختراق،

وتسكنها مجموعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية، وفي مايلي خريطة تبين منطقة الساحل الإفريقي:



المصدر: <http://africansmajma.com>

وتتمثل أهم أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، التي أصبحت لا تحدد دول هذه المنطقة، فقط بل أصبحت تحدد القارة الإفريقية بأكملها، حيث تتأثر بها سلبا على وجه الخصوص الدول التي تقع شمال هذه المنطقة، والمتمثلة في دول شمال إفريقيا، في مايلي:

1. تهريب الأسلحة: عمل انحياز المؤسسات الأمنية في ليبيا (في أعقاب سقوط نظام القذافي) والتراجع المريع في السيطرة على الحدود، على تحويل ليبيا إلى مستودع للحصول

على الأسلحة اللازمة لتمدد نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة، التي أصبح لديها الآن ترسانة ضخمة من الأسلحة بما فيها صواريخ مضادة للدروع وللطائرات¹⁹.

كما شهدت دول الساحل الإفريقي جراء ذلك، تنامي خطير لظاهرة تجارة الأسلحة، حيث يشار في هذا السياق إلى أن الانكشاف الأمني الذي تعيشه دولة مالي يمثل تهديدا مباشرا للأمن بالمنطقة، خصوصا بانتشار ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بعد انتهاء الثورة الليبية، وإمكانية وصول هذه الأسلحة إلى أيدي جماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة²⁰.

لقد أدى انتشار السلاح الليبي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقي، حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين، ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتفريجه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة، والتي تنشط على حدود ليبيا البرية التي تزيد عن أربعة آلاف كم، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في السير بمسالك الصحاري، وعارفين بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة، في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى، وتونس والجزائر وغيرها، وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى أربعة عشر دولة حسب بعض التقارير، التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح، وبذلك يبقى انتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل وإفريقيا تحديا أمني خطيرا²¹.

ولقد أصبحت المخاوف تنتاب المنظومة الأمنية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة، وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله السلبية على دول الجوار الليبي، التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة الليبية، إذ استطاعت "بوكو حرام" تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، ومن بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركات تمرد الطوارق كحركة تحرير واستقلال إقليم الأزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد "الإرهابيين".

كما تتعاضد مصائب السلاح الليبي الذي كان تسريبه وراء حادثة "إن أميناس" في الجنوب الشرقي الجزائري، وثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقَت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، كما تواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة، جراء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكل أكبر تحدٍ لسلطات المنطقة.

وتمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات كبيرة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة، وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، حيث تسهم

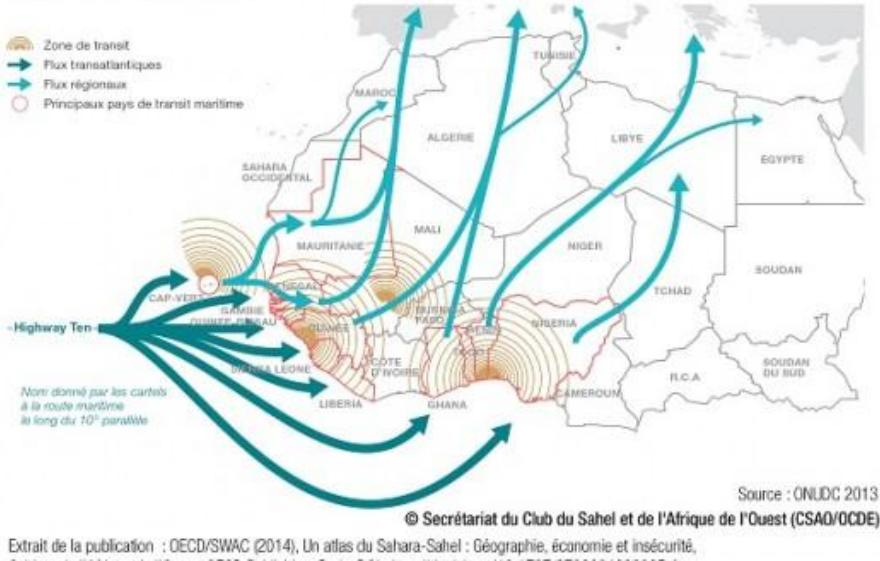
عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشتريين الراغبين في شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، من بينها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات "آر.بي.جي" ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز "سمتكس"، وعليه تواجه المنطقة في دوائرها الجيو سياسية المختلفة تحديات إجرامية وأمنية متشابكة تتمثل في تجارة جميع أنواع السلاح وصولاً إلى تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح²².

2. تجارة وتهريب المخدرات: القادمة من دول أميركا اللاتينية إلى أوروبا عبر دول غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث يمر 10% من الكوكايين المهرب إلى أوروبا عبر هذه الطريق، حيث تدر متوسطاً سنوياً يقدر بمليار و328 مليون دولار أميركي، يذهب منها 14% إلى تنظيم القاعدة كإتاوة يدفعها تجار المخدرات للتنظيم الذي يسيطر على ممرات التهريب بالمنطقة²³.

وقد ازداد نشاط تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كثيف منذ عام 2006، حيث تم تهريب المخدرات من خلال ممرات التهريب الموجودة في منطقة الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، حوالي 93% من المخدرات القادمة من أميركا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا، وذلك بعدما غير المهربون في بوليفيا وكولومبيا وبيرو وجهتهم من أميركا الشمالية إلى أوروبا الغربية، بعد الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتبعتها الولايات المتحدة، التي حذت بشكل كثير من حجم المخدرات وتدفقها إلى أميركا الشمالية، ولاسيما صنف الكوكايين، وكانت دول غينيا بيساو وموريتانيا ومالي والسنغال المحطات الرئيسة الأولى لتهريب هذه المخدرات إلى أوروبا عبر موانئ المغرب والجزائر

وليبيا²⁴، وفي مايلي خريطة توضح طرق تهريب المخدرات عبر منطقة الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء:

Flux de cocaïne



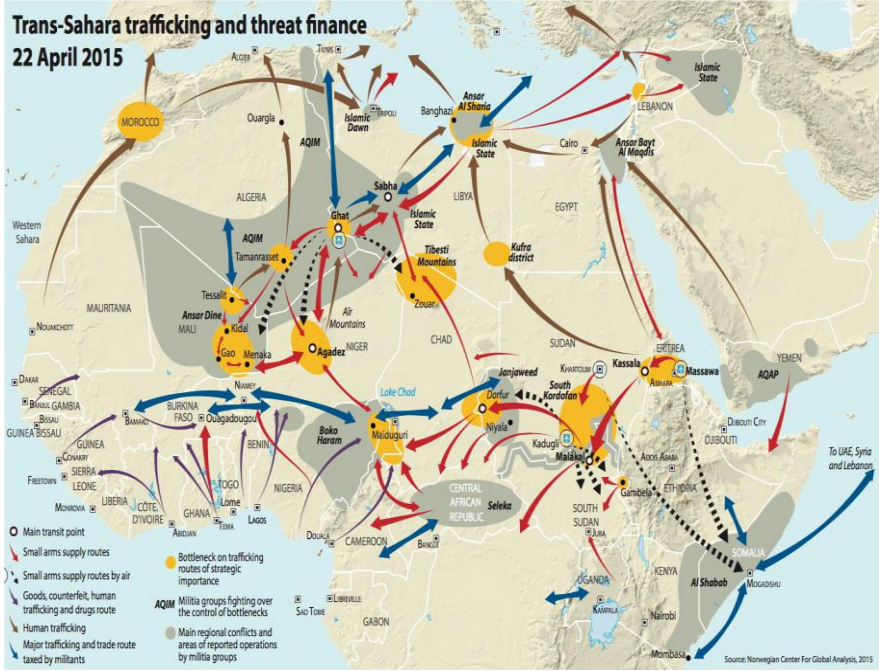
المصدر: <http://www.ewan24.com>

وتقدر عائدات تجارة المخدرات التي تتحكم فيها التنظيمات الجهادية بعشرات المليارات حيث:

1. تتولى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عبر معابر التهريب وممراته في الساحل الإفريقي، وتنظيم أنصار الشريعة في جنوب ووسط وغرب ليبيا، وهذا هو الممر الذي يسلكه الكوكابين القادم من أميركا اللاتينية.

2. في حين أن المهيروين القادم من أفغانستان عبر إيران واليمن والصومال توصله عصابات تهريب مسلحة من دار السلام بتنزانيا، أو من مومباسا بكينيا إلى دارفور في الغرب السوداني، لتتولى ميليشيات ليبية من قبيلتي التبو والزوية إيصاله إلى مدن الكفرة وتازربو والواحات (مدن: جالو، وأوجلة، وأجخرة) لتتسلمه داعش الليبية، التي تهريبه إلى أوروبا عبر موانئ الزويتينة وأجدابيا ودرنة²⁵.

وتتضح أهمية المتاجرة بالمخدرات، من خلال الطرق الكثيفة التي يرسمها المهاجرون غير الشرعيون بهدف تسويقها في الدول الغنية، وخاصة منها الأوروبية كونها تمثل أهم وأقرب الأسواق على إفريقيا، ومن الخريطة التالية تتضح أن الطرق المتبعة في تجارة المخدرات، هي ذاتها الطرق التي يعبرها المهاجرون بطريقة غير شرعية خفية من أعوان الأمن وحراس الحدود، وهو ما يفسر التقارب ما بين ظاهري الهجرة غير الشرعية والتجارة بالمخدرات إلى حد ما²⁶:



المصدر:

<http://www.mouvementpourlaremigration.fr/blog/author/jbg/>

3. المتاجرة بالبشر والهجرة غير الشرعية: إثر سقوط نظام القذافي، وسيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية، شهدت منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، سيطرت على معظمها التنظيمات الجهادية المتطرفة في الساحل الإفريقي وفي داخل ليبيا، كما تزايدت كميات المخدرات المهربة عبر السواحل الليبية إلى أوروبا، ولم تعد تتوقف على الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية، بل أضيف إليه الهيروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران واليمن والصومال وتنزانيا وكينيا، ليتجه جزء منه إلى الأسواق الإفريقية في

جنوب إفريقيا ونيجيريا، والجزء الثاني يهرب عبر السودان وتشاد ليصل إلى ليبيا، ل يتم لاحقاً تهريبه إلى أوروبا²⁷، وتتراوح عائدات التجارة بالبشر والهجرة غير الشرعية ما بين مليار إلى ملياري دولار أميركي، تحصل منها التنظيمات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل وليبيا على حصة تتراوح بين 500 إلى 700 مليون دولار أميركي²⁸.

لقد كانت منطقة الساحل دائما ذات حدود قابلة للاختراق، حيث تسكنها مجموعات سكانية متناثرة لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية، فمع انخيار ليبيا وتوسع جماعة "بوكو حرام" الإرهابية عبر الحدود في حوض بحيرة تشاد، توسعت الشبكات الإجرامية التي تهرب البضائع الممنوعة والبشر نتيجة فساد المسؤولين المحليين، ومن تشكيل تحالفات مع المجتمعات المحلية، وفي بعض الأحيان العمل مع المجموعات الجهادية، وبذلك أصبحت المنطقة مصدرا رئيسيا ونقطة عبور للمهاجرين القادمين من دول الساحل ومن الدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، الذي يحاولون الوصول إلى أوروبا، فخلال أواسط شهر جوان 2015، كان أكثر من 106.000 شخص قد وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر، طبقا لإحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، فحوالي 57.000 شخص قد وصلوا إلى إيطاليا، تقريبا حصريا من ليبيا مروراً بالبلدان الواقعة إلى جنوبها، كما توقع مسؤولي الأمم المتحدة عبور ما بين 80.000 و 120.000 مهاجر غير شرعي عبر النيجر²⁹.

المبحث الثالث: انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية

أصبحت الجريمة المنظمة تمثل أحد الأخطار التي تهدد أمن الدول بشكل كبير، وهو مانعكس بالسلب على دول الساحل والدائرة الإفريقية جنوب الصحراء، وتجسدت تلك الانعكاسات في مجالات عدة نوردتها في مايلي:

1. تزايدت المخاطر الناجمة عن الجريمة المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية، في ظل اختراقها للعديد من الدول والمجتمعات، وهو ما استدعى اعتبارها ضمن أنماط التهديدات الأمنية غير التقليدية التي يواجهها المجتمع الدولي، حيث يتم إدراج جماعات الجريمة المنظمة ضمن الفاعلين الذين باتت لهم موارد تكاد تتجاوز اقتصاديات بعض الدول، فضلا عن نفوذ بالغ عبر الحدود، كما تنوعت وتزايدت مصادر دخل شبكات الجريمة المنظمة بين تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، والاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عمليات الخطف والابتزاز التي تنامت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة³⁰، وهو ما انعكس سلبا على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي.

2. أدى انتشار شبكات الجريمة المنظمة، إلى تأثيرها الكبير في عالم السياسة، والذي أصبح سمة من سمات البلدان النامية، وذلك من خلال قيام تلك الشبكات والجماعات بمنح أموال طائلة لمرشحين معينين في الانتخابات من أجل استغلال نفوذهم بعد ذلك لتمير نشاطاتهم الإجرامية، وهو ما يسمى بـ "الاستثمار في السياسة"، كخطوة استباقية من أجل دعم النشاطات غير المشروعة.

3. تؤدي الجريمة المنظمة إلى تهديد أمن الإنسان، وزوال الطمأنينة لدى المواطنين، وذلك من خلال إشاعة الخوف وبثه في نفوس الناس، بسبب لجوء عصابات الإجرام المنظم إلى

وسائل التهديد والعنف، بل ارتكاب جرائم القتل لإرهاب الشعوب، كما أنه من شأن الانفلات الأمني والانتشار الواسع لتجارة السلاح أن يهدد على أكثر من صعيد استقرار دول منطقة الساحل، وحتى دول شمال إفريقيا، إذ تساهم الجريمة المنظمة في المساس بالأمن الصحي من خلال ما ينتج عن تجارة المخدرات من أضرار تضر بحياة الفرد وبصحته³¹.

4. تساهم الجريمة المنظمة في نشر مختلف أنواع الأمراض عن طريق المهاجرين غير الشرعيين، ونقلهم لكل أنواع الأمراض، وبخاصة مرض السيدا، والذي تمثل إفريقيا أعلى النسب العالمية لحامله، إضافة إلى الأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون والكوليرا، وهذا الانتشار الواسع لهذه الأمراض مرشح للتمدد أكثر نحو المناطق الشمالية للقارة الإفريقية، خصوصا أن هناك دولا مثل السنغال والنيجر، يدخل مواطنوها التراب المغربي بسرية دون الخضوع للرقابة الطبية.

5. إن المخدرات تساهم في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة، ومعرضة إياها للصراعات، فهناك ارتباط قوي بين تجارة المخدرات وبين تمويل بعض النزاعات الداخلية وتجارة الأسلحة.

6. نشر الفساد بين أفراد المجتمع، وانتشار الرشوة، وتفشي الممارسات غير الأخلاقية، وانحيار القيم الدينية والاجتماعية، ما يؤدي إلى هدم كيان الأسرة وتفكيكها، وضعف

تماسك بنى المجتمع، وهذا بجانب ما تسببه بعض أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق، من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته.

7. للجريمة المنظمة تأثير واضح على اقتصاديات دول الساحل الإفريقي، بحكم ما تسببه عصابات الجريمة المنظمة على حركة الأفراد والأموال من تهديدات، خصوصا في ظل وجود أشكال مختلفة للجريمة الاقتصادية وتنوع أساليب ارتكابها، فضلا عن تأثيرها السلبي على المناخ الاستثماري للدول، وغالبا ما يكون القطاع السياحي أكثر القطاعات تضررا في هذه الدول.

8. بما أن أغلب العمليات الإجرامية تهدف إلى نشر الرعب والخوف في الأوساط الاجتماعية، فإن ذلك يدفع الحكومات إلى توجيه مخططات أكبر لأغراض الأمن والدفاع، بدلا من توجيهها نحو أغراض أخرى تنموية بالدرجة الأولى، ما يجعل عصابات الجريمة المنظمة تقوم بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله، وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلا عن تأثيرها على بعض المسؤولين في القطاع الخاص، واستغلالهم لتنفيذ جرائمها أو التغاضي عنها عن طريق الرشوة والابتزاز، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي، والتشجيع على المعاملات المشبوهة، إضافة إلى عمليات غسيل الأموال التي تقوم بها لإخفاء مصادر أموالها غير الشرعية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خسائر اقتصادية على مستوى الأفراد والشركات، وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله، فهو يخفي من جهة آثار العمل الإجرامي، ويمكن من جهة أخرى الفاعل من التمتع بثمار عمله، فيكون بذلك عاملا مشجعا على استمرار الجريمة وازديادها وارتكاب المزيد من الفساد. كما يترتب على تسلل العائدات الغير الشرعية إلى

قطاعات كاملة من الاقتصاديات الوطنية آثارا سلبية تضر بالتنمية الاقتصادية، وتؤثر تأثيرا مباشرا في اقتصاديات دول شمال إفريقيا³².

9. تساهم الجريمة المنظمة بشكل كبير في زعزعة الاستقرار السياسي للدول، وذلك من خلال فقدان الثقة في العملية الانتقالية، وفشل الحكومات في السيطرة على الجريمة المنظمة، ودور هذه الأخيرة في إفساد أجهزة الدولة عن طريق رشوة المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة وابتزازهم، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية، وسقوط الأنظمة السياسية في دول الساحل الإفريقي، كما تعرض المنظمات الإجرامية سيادة الدول للخطر، فتتزايد المرور عبر حدود كل دولة هو صفة أساسية من صفات سيادتها، وهو ما تتجاوزته المنظمات الإجرامية عبر الدول، حيث تتجاوز جرائمها حدود الدول، نتيجة عجز كل دولة عن التحكم في حدودها ومنع انتقال الجريمة إلى أراضيها، وفي هذا تحد لسلطة الدولة وسيادتها، ولما يشكل جزءا جوهريا من مفهوم الدولة.

10. إن المنظمات والشبكات الإجرامية عبر الدول - بحكم طبيعتها - تقوض المجتمع المدني، وتضيف درجة من الاضطراب على الشؤون السياسية المحلية، وتتحدى الأداء المعتاد للحكومة وسريان القانون، وتشل سلطة الحكومة، ويمكن حتى أن تهيمن على الحومة نفسها ويصبح النفوذ والسلطة بيدها³³.

المبحث الرابع: آليات ومبادرات المكافحة

في ظل اختراق تنظيمات وشبكات الجريمة المنظمة لمنطقة الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، لا بد من ضرورة وضع سياسات متعددة الأبعاد، بحيث تكون أكثر قدرة على مكافحة الجريمة المنظمة، ويمكن تقسيم الجهود الإقليمية على المستوى الإفريقي إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: ما قبل تأسيس النيباد (أي الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)، حيث تم إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة المنشئة لمنظمة الوحدة الإفريقية، فمثلا حدد الميثاق التأسيسي للمنظمة النشاطات التي تضر بأمن الأفراد والجماعات وأدائها بشكل صريح، وذلك في المادة (5) من الفصل (3)، حيث: "يدين بكل صراحة كل أشكال الاغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول مجاورة أو أي دولة أخرى". وقد تعززت هذه المواقف فيما بعد بقمة "دكار" بالسنغال، والتي قررت وضع آليات للوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي.

المرحلة الثانية: ما بعد النيباد، والتي أفرزتها محدودية الترتيبات السابقة، والنقائص التي شابت المؤسسات الإقليمية التي اضطلعت بدور تعزيز إجراءات الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، حيث اندلعت العديد من الصراعات المسلحة، كما شهدت ظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب تفاقما في شمال القارة وجنوبها³⁴.

وكل هذه المعطيات دفعت لإعادة النظر في التنظيمات القائمة لجعلها أكثر مرونة، وكانت أول خطوة من القادة الأفارقة إبدال منظمة الوحدة الإفريقية بمنظمة الاتحاد

الإفريقي، وذلك خلال اللقاء الوزاري في 2000/06/02، حيث كان الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم القديم الجديد خلال قمة "لومي" بالطوغو بين 10 و 12 جويلية 2000، وكنتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الإفريقي المشترك، تم خلال الدورة 37 لاجتماع زعماء القادة الأفارقة في الاتحاد الإفريقي، طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "NEPAD" في شهر جويلية 2001، حيث تم التأكيد في هذه الوثيقة على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم، والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وركزت المبادئ الجديدة على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من عدة مخاطر، أبرزها الجريمة المنظمة.

وتبذل دول الساحل الإفريقي جهودا لمكافحة الجريمة المنظمة، إلا أنها لم تحقق سوى تقدم ضئيل في تفكيك بعض شبكاتها، فعلى الرغم من الجهود الحالية التي تبذلها دول الساحل الإفريقي، في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي فإنها ما لم تحصل على مساعدات كبيرة من الخارج، لن تتمكن من القضاء الفعلي على شبكات الجريمة المنظمة³⁵.

وفي هذا الإطار تبنت الدول الغربية مقارنة ذات توجه أمني بشكل رئيسي حيال التهديدات الإجرامية والجهادية، فعززت وجودها العسكري وعمليات محاربة الإرهاب، وزادت من جهودها لتأمين الحدود الجنوبية لأوروبا. فكانت هناك مبادرات للحد من الهجرة غير الشرعية مثل "عملية الرباط" لسنة 2006، و"عملية الخرطوم" لسنة 2014، إضافة إلى خطة الاتحاد الأوروبي لسنة 2015 التي تتضمن إعادة توطين

اللاجئين، وأيضاً القيام بعمليات عسكرية لتعطيل شبكات المهربين، والملاحظ عن هذه المبادرات أنها تقتصر على معالجة أعراض مشاكل منطقة الساحل الإفريقي وحسب³⁶.

كما وضعت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا خطة عمل للاستجابة الإقليمية، اعتمدها رؤساء الدول والحكومات بـ "أبوجا" في 1 ديسمبر 2008، والتي انتهت رسمياً في 1 ديسمبر 2011، كما تم وضع خطة عمل للاتحاد الإفريقي بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة المنظمة (2008 – 2012)، ومبادرة ساحل غرب إفريقيا المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي يتم بموجبها تنسيق بناء القدرات في سيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، وهي تركز أساساً في إنشاء وحدات لمنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود في كل بلد³⁷.

وفي إطار مكافحة الإرهاب تدعمت القارة الإفريقية بالعديد من الإجراءات، كاتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي سنة 1999 حول الوقاية ومكافحة الإرهاب، وكذا مخطط العمل لسنة 2002 حول الرقابة ومكافحة الإرهاب، إلى جانب بروتوكول سنة 2004 المتمم لاتفاقية 1999، وأمام تحدي ظاهرة الإرهاب قررت بلدان المنطقة، وبمبادرة من الجزائر تشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب، باعتبار أن التعاون الثنائي والإقليمي هو السبيل الوحيد للتغلب على هذا الخطر المدمر، وسعياً لتجسيد إجراءات ديناميكية ومتناسقة، نظمت الجزائر ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الإفريقي يومي 16 و 17 مارس 2010، بمشاركة وزراء الخارجية ومثلي كل من الجزائر ومالي، وبوركينا فاسو وموريتانيا وليبيا والنيجر وتشاد، حيث تم التطرق إلى الوضع الأمني في

المنطقة، وضرورة تنسيق الجهود للتصدي للتهديد الإرهابي وارتباطه بالجريمة المنظمة المتمثلة في الجريمة العابرة للحدود، والتجارة غير الشرعية بالأسلحة، والمخدرات والاتجار بالبشر، وقد أشار وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق "مراد مدلسي"، أنه "ينبغي لنا أن نتحرك، بكل حزم بتدابير ملموسة، من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي والدولي، التي يجب تحسينها، وتكييفها إن اقتضى الأمر"، وعلى هذا النحو فالمكافحة الفعالة ضد الإرهاب تنبع من مقارنة شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهة هذه الظاهرة دون هوادة على الصعيد الوطني، إلى جانب تعاون هادف ومحكم حول المعلومات، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي سواء على مستوى التعاون العسكري، أو على مستوى التعاون الاقتصادي والاجتماعي³⁸.

إن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، التي تطرحها ظاهرة الجريمة المنظمة، والمتمثلة على وجه الخصوص في ثالث الموت (المخدرات، الإرهاب، والمهجرة غير الشرعية)، تتجاوز قدرات أي دولة منفردة، بل إن تضافر جهود دول الإقليم مجتمعة والتنسيق فيما بينها، مع ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لاقتصاديات دول منطقة الساحل الإفريقي، بالتوازي مع الإصلاح السياسي الذي بات ضرورة، هي الخطوات الأولى للقضاء على الثالث المرعب، وضمان الاستقرار بالإقليم، حيث أن دول الإقليم تمثل سوقا ضخمة، للتجارة البينية بين دول الإقليم دون عوائق جمركية، والتي ستعمل على تكامل اقتصاديات المنطقة مع دول الجوار الغنية، فدول كموريتانيا والسنغال، ومالي وبوركينا فاسو، والنيجر، والكاميرون، ووسط إفريقيا، وتشاد، تعتبر دولا فتية مصدرة لليد العاملة، في حين أن دولا

غنية كنيجيريا، والجزائر، وليبيا، تعتبر دول وجهة للعمالة الوافدة، هذا فضلا عن أن بعضا من دول الإقليم يعتبر دولا زراعية بامتياز، ولكنها لا تتوافر على الرأسمال اللازم لإقامة المشاريع الزراعية ذات العائد المجزي، هذا بالإضافة إلى ضرورة تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي حتى تكون جاذبة.

إن العمل على توفير فرص عمل في دول الإقليم لملايين الشباب الإفريقي، الذي يعاني تحت وطأة الفاقة والعوز هو الضمانة الأهم للحد من الهجرة غير الشرعية، وتحسين وتنمية المناطق المهمشة والنائية لا شك سيحد من تنامي القاعدة في تلك المناطق النائية، وهذا الأمر يتطلب سياسات وإصلاحات جادة من قبل دول الساحل الإفريقي³⁹.

خاتمة:

تعاني منطقة الساحل الإفريقي والدائرة جنوب الصحراء الإفريقية، من مشاكل دائمة وخطيرة تحول دون التطور والتنمية في المنطقة، ومن أهم التحديات التي تواجهها هذه المنطقة ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها: الهجرة الغير شرعية، الاتجار بالأسلحة والمخدرات، وتفشي ظاهرة الإرهاب، مع وجود النزاعات المسلحة، والحروب من أجل مراقبة الثروات، وحالة اللااستقرار السياسي والمؤسسي إلى جانب العجز والتخلف الاقتصادي والفقر، جعل منطقة الساحل أمام تحديات كبيرة أثرت على الأمن والاستقرار فيها، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فقط بل تأثرت باقي المناطق الإفريقية بامتدادات الجريمة المنظمة، وعلى وجه الخصوص منطقة شمال القارة الإفريقية.

كما أن الجهود المبذولة في مكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، تعجز عن مكافحة هذه الظاهرة، نتيجة الهشاشة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها جل دول هذه المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض التوصيات والتي يمكن أن تؤدي إلى انحسار نفوذ جماعات وشبكات الجريمة المنظمة، وذلك على النحو التالي:

- دعم دور منظمات المجتمع المدني: أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني، في التصدي لمثل هذه الشبكات الإجرامية، وذلك انطلاقاً من قدرة المجتمع المدني على رفع الوعي وتعبئة الرأي العام، على اعتبار أن السكان المحليين هم حائط الصد الأول ضد الجريمة المنظمة والفساد.
- تقوية النظام القضائي: فأى جهود مبذولة في مواجهة جماعات وشبكات الجريمة المنظمة، لن يكون لها جدوى دون وجود نظام قضائي قوي ومستقر.
- زيادة الشفافية في النظام المالي العالمي: لا بد من تضافر الجهود الدولية لزيادة الشفافية في النظام المالي العالمي، وتسهيل الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية للجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتعاون في استيراد الأموال المسروقة، وهو ما يتوافق مع التوجهات الإنمائية للأمم المتحدة والمتعلقة بالحد من التدفقات المالية غير المشروعة، ومكافحة الجريمة المنظمة.
- إعادة النظر في النهج الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة: فمن الضروري إعادة النظر في النهج الدولي متعدد الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ دور المؤسسات الدولية القائمة، وفي مقدمتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات.*

- إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تنسيق الجهود الثنائية والإقليمية.
- الالتزام من قبل المجتمع الدولي ببذل جهود مستدامة لمساعدة الدول الضعيفة، والأكثر هشاشة سياسياً واقتصادياً في دول الساحل والصحراء الإفريقية، وذلك بدعم الحكم الرشيد بشكل شفاف وثابت، ودعم التنمية المستدامة، إضافة إلى تسوية الصراعات القائمة ومعالجة تبعاتها الإنسانية.

الهوامش:

- 1 - علي عبد الرزاق جلي، "الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي"، أعمال ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2003، ص. 50.
- 2 - أحمد عبد العليم، "توظيف سياسي: مخاطر الجريمة المنظمة على الاستقرار الدولي"، نقلاً عن موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة:
<http://www.futurecenter.ae/report.php?report=804>, (2016/03/01).
- 3 - غنام محمد غنام، "طبيعة العلاقة بين جرائم الاحتيال والجريمة المنظمة"، أعمال الندوة العلمية: العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام 18-20 / 20 / 2007، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص. 4-5.
- 4 - أحمد فاروق زاهر، "الجريمة المنظمة، ماهيتها، خصائصها، أركانها"، أعمال الندوة العلمية: العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، أيام 18-20 / 20 / 2007، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص ص. 7-11.

- 5- عبد الفتاح ولد باباه ، "الإطار القانوني للمخدرات والجريمة المنظمة من منظور القانون الدولي"، أبحاث الملتقى العلمي المخدرات والجريمة المنظمة، أيام 13- 15 أكتوبر 2015، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص.472.
- 6 - نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية، ع.26، أكتوبر - ديسمبر 2015، ص.40.
- 7 - الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.4.
- 8 - "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، تقرير رقم 227، (2015/06/25)، نقلا عن موقع: <http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/West%20Africa/227-the-central-sahel-a-perfect-sandstorm.aspx>
- 9 - سيكوبا ساماكيه، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة: محمد بابا ولد أشفغ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (2012/04/05)، ص ص.5-6.
- 10 - الحسين الشيخ العلوي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2015، ص.3.
- 11 - Dalal Benbabaali, "un espace charnière, le sud algérien et la migration subsaharienne vers l'Europe, espace temps", Net Travaux, (10/9/2012).
- 12 - أحمد دياب، "الأزمة الليبية وتفاقم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، نقلا عن موقع: <http://www.alhayat.com/Articles>, (2016/01/08).
- 13 - "Sahel : crise alimentaire et nutritionnelle", p.2,

(<http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/sahel-fr.pdf>).

14 - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص.24.

15 - الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، مرجع سابق.

16 - نفس المرجع.

17 - نفس المرجع.

18 - Wolfram Lacher, "Organized Crime and Conflict in the Sahel – Sahara Region",
<http://carnegie-mec.org/2012/09/13>.

* منطقة الساحل الإفريقي: تتوسط منطقة الساحل القارة الأفريقية مع قرب أكثر إلى الشمال، وتمتد من السنغال والرأس الأخضر وموريتانيا غربا وصولا إلى السودان وإريتريا وجيبوتي وإثيوبيا شرقا مروراً بـ مالي والنيجر وتشاد وأقصى شمال نيجيريا. أما حدوده من الشمال، فيوجد المغرب والجزائر وليبيا وصولاً إلى مصر، ويمتد الساحل جنوباً إلى أقاصي بوركينا فاسو وأجزاء من أفريقيا الوسطى مع أنه يتسع ويضيق في غير انتظام، وإن كان باحثون جغرافيون كثير يُقدرون أن عرضه (من الشمال إلى الجنوب) يتراوح بين أربع مئة وخمسة كيلومتر، أما طوله (من الغرب إلى الشرق) فيُناهز 5500 كيلومتر.

19 - الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، نقلاً عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201621792547412.html>, 4, (2016/02/01).

20 - نوال بومليك، مرجع سابق، ص. 43.

21 - عبيد إميغن، "انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا"، نقلا عن:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951>
1573.html, (2016/04/12).

22 - نفس المرجع.

23 - الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، مرجع سابق.

24 - الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعر الموت الدولي"، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703>
203.html, (2016/04/18).

25 - نفس المرجع.

26 - Henri Plagnol et François Loncle, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne", Rapport d'information, N° :4431,06/03/2012, p.26.

27 - الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق.

28 - نفس المرجع.

29 - تقرير "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية
 بـروكسل، 2015/06/25، نقلا عن:

<http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/West%20Africa/227-the-central-sahel-a-perfect-sandstorm.aspx>

30 - أحمد عبد العليم، مرجع سابق.

31 - نوال بومليك، مرجع سابق، ص.44.

- 32 - نفس المرجع، ص. 45.
- 33 - نفس المرجع، ص. 45.
- 34 - نفس المرجع، ص. 46.
- 35 - نفس المرجع، ص. 47.
- 36 - تقرير "منطقة الساحل الأوسط: عاصفة رملية مثالية"، مرجع سابق.
- 37 - نوال بومليك، مرجع سابق، ص. 47.
- 38 - "مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، ملف إفريقيا، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ع. 570، جانفي 2011، ص. 38.
- 39 - الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، مرجع سابق.
- * هذه التوصيات مقتبسة من التقرير الصادر عن وحدة أبحاث النزاعات "CRU"، في المعهد الهولندي للعلاقات الدولية، والمعنون بـ "القوى الإجرامية الجديدة: نفاذ الأنشطة غير المشروعة إلى السياسة في جميع أنحاء العالم، وسبل مواجهتها" الصادر في شهر جانفي 2016.